شهادة مشاركة

في ملتقى علمي دولي

يشهد كل من السيد مدير جامعة المغيلي الأهلية بالنيجر و السيد رئيس المركز المغاربي-شرق أدنى للدراسات الإستراتيجية أن :

السيد(ة) : مونيرة نوري **الصفة :** أستاذ محاضر أ **مؤسسة الإنتماء :** جامعة باتنة1 -الجزائر

قد شارك-ت- في الملتقى العلمي الدولي الموسوم ب " **تحرير التجارة الدولية و مبدأ الحمائية** " المنعقد بتقنية التحاضر عن بعد وذلك يوم السبت 2024/05/11.

بمداخلة تحت عنوان : أثر التحرير التجاري الدولي على الميزان التجاري الجزائري – دراسة تحليلية للفترة (2000-2022).

حرر بالمملكة المتحدة في 14_05_2024

مدير الجامعة

أ.د.عبد المهيمن محمد الأمين

رئيس المركز

د.عبد الله أحمد محمد عليوه

المركز المغاربي شرق أدنى للدراسات الإستراتيجية

-المملكة المتحدة-

بالتعاون مع جامعة المغيلي الأهلية الدولية بالنيجر

برنامج الملتقى العلمي الدولي الموسوم

" تحرير التجارة الدولية ومبدأ الحمائية"

الذي سيعقد يوم السبت 2024/05/11 بتقنية التحاضر عن بعد قوقل ميت

MNECSS
Maghreb-Near east Center For Strategic Studies

الجلسة الأولى		رئيس الجلسة : أ.د.صافية اقلولي ولدرابح /د.ناصرزرورو		التوقيت : 14:00-17:00
الرقم	التوقيت	إسم المتدخل(ين)	البلد	عنوان المداخلة
01	08 د	أ.د.صافية اقلولي اولدرابح	الجزائر	تأثير تحرير التجارة الدولية على الاقتصاد الجزائري
02	08 د	د.ارتباس نذير	الجزائر	أسباب وأدوات تكريس مبدأ الحمائية في ظل تحرير التجارة الدولية
03	08 د	د.آيت يوسف صبرينة و د.اعراب كميلة	الجزائر	مبدأ حرية التجارة الدولية : بين تكريسا في المنظمة العالمية للتجارة وتقييدها بسبب التوترات التجارية الراهنة
04	08 د	د.قادري لطفي محمد الصالح	الجزائر	ضرورة اصلاح قانون المنافسة كآلية لتحرير التجارة الدولية
05	08 د	د.آيت ساحد كهينة	الجزائر	قواعد تحرير التجارة الدولية
06	08 د	د.زرزوربن نولي	الجزائر	تحرير التجارة الدولية وانعكاساتها على حقوق الإنسان
07	08 د	د.ناصرزرورو	الجزائر	قواعد تحرير التجارة الدولية في إطار المنظمة العالمية للتجارة : بين التحرير و الحمائية
08	08 د	ط.د.مطهري هشام و د.بن عيسى حياة	الجزائر	أثر الموانئ البحرية على التجارة الدولية
09	08 د	د.بلبراهيم جمال	الجزائر	نماذج تحرير التجارة الدولية في الدول النامية : تجارب للنجاح ومواطن للفشل دراسة حالة دولتي بن غلاديش و المكسيك
10	08 د	د.حوحورميساء	الجزائر	التجارة الإلكترونية ومساهمتها في تحرير التجارة الدولية
11	08 د	د.جلول شلولي	الجزائر	آليات تحرير التجارة الدولية كمبدأ لتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية و الدولية

12	08 د	ط.د.كاهنة هجام و د.بغداد زيان	الجزائر	مدى مساهمة المنظمة العالمية للتجارة في تجسيد مبدأ حرية التجارة الدولية في ظل التحولات الاقتصادية العالمي
مناقشة (في حدود 20 د)				

اليوم: السبت 2024/05/11

الجلسة الثانية		رئيس الجلسة : أ.د.الكاهنة ارزيل /د.أوباية مليكة		التوقيت : 14:00-17:00
الرقم	التوقيت	إسم المتدخل(ين)	البلد	عنوان المداخلة
01	08 د	ط.د.فتحي بن فطوم و أ.د.أحمد بن مويزة	الجزائر	Le role de L'Organisation mondiale du commerce dans l'économie mondiale
02	08 د	أ.د.الكاهنة ارزيل و د.حدوش وردية	الجزائر	المنظمة العالمية للتجارة كإطار داعم لتغيير المبادلات التجارية الدولية
03	08 د	د.هناء عمر محمد كازوز	ليبيا	دور المنظمة العالمية للتجارة في خلق التوازن الاقتصادي التنموي
04	08 د	د.حمزة فيشوش و ط.د.هشام طلحي	الجزائر	الآثار المترتبة على الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة
05	08 د	ط.د.مفتاح طابي	الجزائر	دور المنظمة العالمية للتجارة كآلية في تحرير التجارة الدولية
06	08 د	د.أحمد بطاش	الجزائر	نشأة المنظمة العالمية للتجارة ودورها
07	08 د	ط.د.سعيدة دريد و أ.د.محمد لحسن علاوي	الجزائر	تحرير الخدمات المالية في إطار المنظمة العالمية للتجارة (إتفاقية Gats)
08	08 د	د.صليحة جواهرة و د.حسنى ششوي	الجزائر	دور تحرير التجارة الدولية في دفع التنمية الاقتصادية
09	08 د	أ.د.سفيان بن عبد العزيز و د.صديقي نوال	الجزائر	تأثير الممارسات الحمائية الخفية في التجارة الدولية على نفاذ الصادرات الجزائرية إلى الأسواق الدولية
10	08 د	ط.د.قندوز عائشة و أ.د.التاوتي عبد العليم	الجزائر	تحرير التجارة الدولية في ظل السياسة الحمائية
11	08 د	د.حداشي حكيم	الجزائر	New protectionism and its effects on the global economy

12	08 د	د.أوباية مليكة و د.براهيمي صفيان	الجزائر	دور رخص الاستيراد و التصدير في تنظيم التجارة الخارجية
13	08 د	د.القبي حفيظة	الجزائر	تأثير تحرير التجارة الدولية على البيئة كأحد أبعاد التنمية المستدامة للدول
مناقشة (في حدود 20 د)				

اليوم: السبت 2024/05/11

الجلسة الثالثة		رئيس الجلسة : أ.د.مصطفى ناطق صالح مطلوب		التوقيت : 14:00-17:00
الرقم	التوقيت	إسم المتدخل(ين)	البلد	عنوان المداخلة
01	08 د	ط.د.مبيروك نبيلة	الجزائر	الحمائية النقدية في ظل شروط المنظمة العالمية للتجارة -دراسة حالة الصين-
02	08 د	ط.د.سعيد بوراس	الجزائر	الأدوات الحمائية الحديثة ودورها في تصاعد حدة حروب التجارة الدولية
03	08 د	Dr.Nouara Boulfoul & Dr.Wassila Hanafi	الجزائر	L'importance des normes alimentaires dans le commerce mondial
04	08 د	د.يوسفي معمر و د.عدو حسين	الجزائر	مظاهر إدماج السياسات الحمائية في ظل تحرير التجارة الدولية – الاشتراطات البيئية و المعايير الاجتماعية نموذجا-
05	08 د	د.عباشي كريمة	الجزائر	تأثر التجارة الدولية بقواعد حماية البيئة
06	08 د	د.كهينة قونان	الجزائر	تحرير التجارة الخارجية : محور تنموي لتحقيق كفاءة الاقتصاد الجزائري في الأسواق العالمية
07	08 د	Dr.Gribi Djamila	الجزائر	Liberation of international trade in Algeria
08	08 د	ط.د.رشيدة دحماني وط.د.خيرة بلحمري	الجزائر	أثر تحرير التجارة العالمية على التنمية المستدامة في الدول العربية دراسة حالة الجزائر
09	08 د	د.وشاش فؤاد	الجزائر	أثر التجارة الخارجية على الاقتصاد الجزائري للفترة 1990-2021
10	08 د	أ.د.مصطفى ناطق صالح مطلوب	العراق	الآثار القانونية لتحرير التجارة الدولية
11	08 د	د.مونيرة نوري و د.توفيق خذري	الجزائر	أثر التحرير التجاري الدولي على الميزان التجاري الجزائري – دراسة تحليلية للفترة (2000-2022)
12	08 د	د.قليلي بنعمر	الجزائر	مكانة التجارة الخارجية وتأثيرها في نمو الاقتصاد الجزائري

13	08 د	ط.د.فلاح محمد و أ.د.بغداد باي غالي	الجزائر	دراسة تحليلية قياسية لواقع التجارة الخارجية في الجزائر قبل وبعد أزمة كورونا (2018-2024)
مناقشة (في حدود 20 د)				

اليوم: السبت 2024/05/11

الجلسة الرابعة		رئيس الجلسة : د.طارق قادري /أ.حدوش اسماعيل		التوقيت : 14:00-17:00
الرقم	التوقيت	إسم المتدخل(ين)	البلد	عنوان المداخلة
01	08 د	د.عابي وليد وط.د.جدي آمنة	الجزائر	واقع قطاع التجارة الخارجية للجزائر في ظل تبني سياسة التحرير التجاري
02	08 د	د.رزال حكيمة و ط.د.صافي صالح	الجزائر	الرقمنة كآلية لتحرير التجارة الدولية – تجارة المقايضة الجزائرية النيجيرية نموذجا-
03	08 د	ط.د.علي شرماط ود.محفوظ عرابي	الجزائر	واقع تحرير التجارة الخارجية في الجزائر
04	08 د	د.كحلة عبد الغني و د.ولدشرشالي سمية	الجزائر	The role of Algerian foreign trade liberalization on the financial and economic performance of the trade balance during the period (2000-2023)
05	08 د	أ.د.رشاش عباسية و ط.د.موسي عبد القادر	الجزائر	المناطق الحرة التجارية و تحرير التجارة الخارجية لتعزيز الصادرات الجزائرية – حالة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى -
06	08 د	ط.د.فايزة نواوي و د.بوبكر عباسي	الجزائر	دور التجارة الالكترونية في دعم حرية التجارة الدولية (دراسة حالة الامارات العربية المتحدة)
07	08 د	د.سالم سليمان و د.حروز خليفة	الجزائر	تحرير التجارة الدولية و إسهاماتها على الدول النامية دراسة حالة الجزائر
08	08 د	ط.د.حدوش إسماعيل	الجزائر	اتفاقية منطقة التجارة الحرية العربية الكبرى – الواقع و الآفاق-
09	08 د	د.جاوي فايزة و ط.د.قواسمية محمد	الجزائر	دراسة قياسية لأثر بعض محددات سياسة تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري في الجزائر باستخدام نموذج (Ardl) خلال الفترة (1990-2022)
10	08 د	ط.د.بومدين رانية و أ.د.حوالف رحيمة	الجزائر	مبدأ الحمائية في الجزائر بين الحرية و القيود الواردة لتحقيق النمو الاقتصادي
11	08 د	د.حمزة زكرياء و د.علمي حسيبة	الجزائر	The reality of foreign trade liberalization in Algeria

12	08 د	**د.معاشو شمس الدين**	الجزائر	دور تحرير التجارة الدولية في دفع التنمية الاقتصادية
13	08 د	**ط.د.عامر مجاني هاجر**	الجزائر	دور منظمة التجارة العالمية كآلية لتحرير التجارة الدولية في الدول النامية على مختلف القطاعات
14	08 د	**د.قادري طارق**	الجزائر	نقد لسياسات المنظمة العالمية للتجارة في مجال تحرير التجارة الدولية – البلدان النامية محورا
مناقشة (في حدود 20 د)				

اليوم: السبت 2024/05/11

" أثر التحرير التجاري الدولي على الميزان التجاري الجزائري – دراسة تحليلية للفترة

"(2022- 2000)

"The Impact of International Trade Liberalization on the Algerian Trade Balance - An Analytical Study for the Period (2000-2022). "

نوري مونيرة

أستاذة محاضرة (أ)

Mounira.nouri@univ-batna.dz

جامعة باتنة 1 -الجزائر

خذري توفيق

أستاذ محاضر (أ)

tawfiq.khedri@univ-batna.dz

جامعة باتنة1 -الجزائر

الملخص :

في ظل تطور المنظمة العالمية للتجارة وتهاتف الانضمام إليها، وفي واقع تتزايد فيه باستمرار الشراكات الاقليمية والتي تشكل قوة للتجارة متعددة الأطراف بداية من تحريرها إقليميا، وجب توجيه الاقتصاد الوطني بأكثر انفتاحيه وتواجه الجزائر تحديات حقيقية في إطار الانفتاح التجاري الذي يعكس درجة المبادلات التجارية الخارجية للدولة من حيث الصادرات والواردات، وقد جاءت هذه الورقة البحثية لتبرز أثر التحرير التجاري الدولي على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2000 -2022) وذلك من خلال دراسة تطور سياسة التحرير التجاري في الجزائر ثم تطور الميزان التجاري خلال فترة الدراسة، كما تم من خلال هذه الورقة قياس تطور معدل الانفتاح التجاري في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: التحرير التجاري، الميزان التجاري، الصادرات، الواردات، PIB

Abstract:

In light of the development of the World Trade Organization and the call to join it, and in a reality in which regional partnerships are constantly increasing, which constitute a force for multilateral trade starting with its regional liberalization, the national economy must be directed more openly, and

Algeria faces real challenges within the framework of trade openness, which reflects the degree of the country's foreign trade exchanges from In terms of exports and imports, this research paper highlights the impact of international trade liberalization on the trade balance in Algeria during the period (2000-2022) by studying the development of the trade liberalization policy in Algeria and then the development of the trade balance during the study period, as was done through this paper. Measuring the development of the rate of trade openness in Algeria.
Keywords: trade liberalization, trade balance, exports, imports, PIB.

المقدمة:

يعتبر التحرير التجاري أحد الجوانب الأساسية في سياسات التنمية الاقتصادية حيث تسعى الدول إلى تعزيز اندماجها في الاقتصاد العالمي من خلال تحديد قوانين وسياسات التجارة الخارجية، ويهدف التحرير التجاري إلى تشجيع التبادل التجاري بين الدول وذلك من خلال تقليل القيود والحواجز التجارية مثل الرسوم الجمركية والحصص الكمية والقيود اللوجستية الأخرى، ويتوقع من التحرير التجاري أن يفتح الأسواق للمنتجات الأجنبية، وبالتالي يساهم في زيادة حجم التجارة الخارجية للدولة المتحررة .

والجزائر على غرار الدول قامت بإرساء عدة تغييرات على مستوى هياكلها الاقتصادية، رافقتها ترسانة من النصوص القانونية والتنظيمية المنظمة للتجارة الخارجية سعيا منها لتحرير تجاريها الخارجية والرفع من قدرتها التنافسية، وتسهيل دخولها إلى الأسواق العالمية والإسراع في عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي مما يزيد من درجة الترابط بينها وبين دول العالم، وتعظيم حجم التدفقات السلعية والنقدية بينها مما يضاعف من تأثر تحرير التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات بشكل عام والميزان التجاري على وجه الخصوص.

إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

- ما تأثير التحرير التجاري الدولي على الميزان التجاري الجزائري للفترة (2000- 2022) ؟

تندرج تحت هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هي مراحل تحرير التجارة الخارجية في الجزائر؟
- هل يؤدى التحرير التجاري الدولي إلى تحقيق عجز أم فائض في الميزان التجاري الجزائري ؟
- كيف يمكن تفسير النتائج المتوصل إليها؟
- ما هي العوامل التي تحدد اتجاه الميزان التجاري بعد التحرير؟
- ماهي درجة الانفتاح التجاري في الجزائر وما تأثيرها على الاقتصاد الوطني؟

أهداف الدراسة: من بين أهم أهداف الدراسة ما يلي:

- محاولة إبراز الدور الذي يلعبه قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني.
- معرفة مسار تطور سياسة الحرير التجاري الدولي في الجزائر.
- الوقوف على تأثير التحرير التجاري الدولي على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000 – 2022).

حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: تمت الدراسة خلال الفترة (2000 -2022) لتحليل وضعية الميزان التجاري.
الحدود المكانية: تستهدف الدراسة حالة الجزائر.
الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على أثر التحرير التجاري الدولي على الميزان التجاري.

منهج الدراسة:

للإجابة على اشكالية الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تتبع مسار تطور سياسة التحرير التجاري الدولي في الجزائر وتحليل وضعية الميزان التجاري خلال الفترة (2000 - 2022) وقياس درجة الانفتاح التجاري لإبراز الدور الذي يلعبه قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني.

الدراسات السابقة:

-دراسة محمد الأمين شربي 2016، بعنوان: أثر التحرير التجاري الدولي على ميزان المدفوعات الجزائري - دراسة قياسية خلال الفترة (2000-2013).[1]

هدفت الدراسة إلى إبراز التحرير التجاري الدولي على أداء ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2013) وتم من خلالها التطرق إلى تطور التحرير التجاري في الجزائر في ظل منظمة التجارة العالمية، وتحليل واقع ميزان المدفوعات، وقد اعتمدت الدراسة على الأدوات الإحصائية المتمثلة في برنامج Eviews وهذا بعد قياس معدل الانفتاح التجاري للجزائر، وأظهرت النتائج أنه توجد علاقة مباشرة وطردية بين التحرير التجاري ورصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة، ويرجع ذلك إلى هيمنة قطاع النفط على الصادرات الجزائرية وأن عملية تحرير التجارة الخارجية أدت إلى زيادة المنافسة بين السلع المحلية والأجنبية في الجزائر.

-دراسة وصاف عتيقة 2014 بعنوان: آثار تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر.[2]

حاولت الدراسة تحليل آثار تحرير تجارة الخدمات في الدول العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن بعض الدول العربية تتمتع بميزة نسبية ضعيفة في قطاع السياحة والسفر وهي: مصر الأردن، تونس، المغرب ولبنان وسوريا والبحرين، وهذا القطاع يتعرض لتقلبات حادة لأنه يتوقف على معدل الطلب العالمي ويتأثر بالظروف الاقتصادية الدولية، بينما تتمتع مجموعة ثانية من الدول العربية بميزة نسبية ضعيفة في قطاع الاتصالات وهي: البحرين وسوريا الكويت، المغرب واليمن، غير أن التحرير لا يخدم مصالح هذه الدول لأن الشركات متعددة الجنسيات هي المسيطرة عليه نظرا لإمكانياتها وقدراتها التكنولوجية المتطورة، وفي الجزائر تتميز القطاعات الخدمية بالأداء الضعيف ما يجعلها غير قادرة على مزاحمة الشركات الخدمية العالمية ويبقى الاقتصاد الجزائري رهين قطاع المحروقات، فوضعية ميزان المدفوعات مرتبطة برصيد الميزان التجاري الذي يتغير وفقا للتغيرات في أسعار النفط صعودا وهبوطا.

المبحث الأول: تطور سياسة التحرير التجاري في الجزائر

رغم المجهودات التي بذلتها الدولة خلال فترة العشريات الثلاث بعد الاستقلال من أجل تنظيم وتطوير التجارة الخارجية لتحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال أسلوب الرقابة والاحتكار إلا أنها فشلت في ضمان الاستقرار الاقتصادي وتحقيق الأهداف الاقتصادية، وقد دفعها ذلك إلى التفكير في أسلوب

---

[1] . محمد الأمين شربي وآخرون، مجلة الباحث، العدد 16، 2016.

[2] . وصاف عتيقة، أثر تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013-2014.

اقتصادي جديد يحقق الاستقرار المفقود، وتمثل هذا الأسلوب في فكرة انسحاب الدولة من هذا النشاط وتركه للمبادرات الخاصة بإلغاء نظام الاحتكار والانفتاح على السوق الدولية، وقد كان ذلك وفق مرحلتين.

المطلب الأول: مرحلة التحرير المقيد

وذلك بإصدار عدة مراسيم أهمها:[3]

- القانون التوحيدي رقم 88/ 01 المتعلق باستقلالية المؤسسات والذي يؤدي بالضرورة إلى منح الاستقلالية لقطاع التجارة الخارجية.
- القانون رقم 29/88 لإعادة تنظيم احتكار الدولة للتجارة الخارجية بتنظيم دخول المؤسسات العمومية والخاصة إلى الأسواق الأجنبية.
- المرسوم رقم 88/ 201 المؤرخ في 1988/10/18 الذي أنهى جميع التنظيمات التي تعطي للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي الممارسة الحصرية للنشاط الاقتصادي دون سواها أو احتكار المتاجرة، ووفقا لهذا القانون توضع المؤسسات على قدم المساواة دون تفريق بين عام وخاص.
- منذ 1988 تم إلغاء التأشيرة المسبقة لمراقبة الصرف على رخصة التصدير بموجب اللائحة 76 المؤرخة في مارس 1988، وتلتها سلسلة من التنظيمات واللوائح لبنك الجزائر لتسهيل مراقبة الصرف.
- قانون 10/90 للنقد والقرض وقانون المالية الإضافي لسنة 1990 الذي وضع حجر الأساس لنظم الوكلاء المعتمدين وتجار الجملة.

وفي سبتمبر 1990 أصدر بنك الجزائر عدة أنظمة تتعلق بتنظيم التجارة الخارجية بما يتناسب مع متطلبات الساعة تماشيا مع المتغيرات الدولية ومن هذه الأنظمة نذكر:[4]

- نظام 02/90 الذي يحدد شروط فتح وسير حسابات العملة الصعبة لدى نبك الجزائر للأشخاص المعنويين الجزائريين.
- نظام 03/90 يتعلق بكيفية التعامل مع رؤوس الأموال نحو الجزائر لتمويل النشاطات الاقتصادية، وطبقا للمادتين 13 و14 من هذا النظام فإن ترحيل الأموال خارج الوطن يجب أن يسبقه الحصول على تأشيرة من بنك الجزائر.
- نظام 04/90 حيث أسندت مهمة اعتماد وكلاء وتجار الجملة من طرف بنك الجزائر والبنوك التجارية التي كلفت بتنظيم التجارة الخارجية بما يتناسب مع المتغيرات الدولية المتسارعة في إطار الانفتاح على العالم الخارجي.

ومن خلال هذه المراسيم والأنظمة أصبح بنك الجزائر هو المنظم الوحيد للتجارة الخارجية، الذي أزال كل الاتفاقيات والشروط المسبقة لممارسة التجارة مع الخارج، وقد توجت هذه التحولات في التجارة الخارجية بإصدار مرسوم تنفيذي رقم 37/91 المؤرخ في 13 فيفري 1991 والتعليمية رقم 03 - 1991 الصادرة عن بنك الجزائر بتاريخ 1991/04/21 والتي تضمنت التحرير الفعلي للتجارة الخارجية، حيث خفف من احتكار الدولة للتجارة الخارجية وفتح المجال أمام التجار والوكلاء المعتمدون لدى بنك الجزائر، وحدد المرسوم شروط تدخل هؤلاء في ميدان التجارة الخارجية.

---

[3] . موسوس مغنية، أثر تحرير التجارة الخارجية على اقتصاديات شمال أفريقيا، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر(3)، 2015 - 2016 ، ص. ص. 133.135.

[4] . وصاف عتيقة، مرجع سابق، ص.232.

المطلب الثاني: مرحلة التحرير التام بعد 1994

في هذه المرحلة لقيت عملية تحرير التجارة الخارجية دفعة قوية، تجسدت في اتخاذ السلطات العمومية تدابير واسعة لتوسيع عملية التحرير تنفيذا لشروط المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) والمتمثلة في تهيئة الاقتصاد الوطني للانفتاح أكثر على العالم الخارجي في إطار برنامج التثبيت الهيكلي (95-94) وبرنامج التعديل الهيكلي (98-95)،[5] ونورد أهم هذه التدابير فيما يلي:

الفرع الأول: تخفيض القيود الجمركية:

تعتبر التعريفة الجمركية من أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة في مراقبة التجارة الخارجية في الفترة 1962 - 1988 ومع الشروع في التحرير الفعلي تم إلغاء هذه القيود بعد الاتفاق الذي تم عقده مع الهيئات الدولية سنة 1994 حيث:

- تقدر تحرير إجراءات التصدير والاستيراد طبقا لتعليمة بنك الجزائر الصادرة في 1994/04/12، كما تم وضع قائمة للمنتوجات التي يمنع استيرادها، وتحرير 10 مواد أساسية يتم استيرادها تحت معايير تقنية ومهنية.[6]
- إصدار مرسوم وزاري في 29 ديسمبر 1994 يقضي بالتحرير التام للتجارة الخارجية ابتداء من 1995، حيث تقرر إلغاء القيود على مدفوعات السلع غير المنظورة على مراحل بداية بالخدمات الصحية والتعليم ثم باقي الخدمات، أما بالنسبة للسلع المنظورة فقد تم تخفيض الحقوق الجمركية الخاصة بالاستيراد من 60 إلى 45% سنة 1997.[7]
- في سنة 2001 تم تأسيس تعريفة جمركية جديدة تحدد التعريفة العامة المطلقة على البضائع المستوردة من الدول التي تمنح الجزائر معاملة تفضيلية وحددت نسبتها بـ 2% بالنسبة للإعفاء و5% بالنسبة للمنخفضة و15% للمتوسطة و30% للمرتفعة. (*)
- إصدار الأمر 04/03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 الذي يؤكد صراحة على حرية عمليات الاستيراد والتصدير، باستثناء المنتجات التي تخل بالأمن والأخلاق والنظام العام، كما تضمن هذا الأمر نوع آخر من الاستثناءات هدفها حماية الإنتاج الوطني من ممارسات الإغراق.[8]
- في 2007 تم تحديد شروط تصدير بعض المنتجات والمواد والبضائع بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07-02 .(**)
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 89/10 المؤرخ في 10 مارس 2010 تم حديد كيفيات متابعة الواردات المعفاة من الحقوق الجمركية في إطار اتفاقيات التبادل الحر، وضرورة تقديم طلب إعفاء من الحقوق الجمركية قبل أي عملية استيراد.(***)

---

[5] . محمد الأمين شديم وآخرون، أثر التحرير التجاري الدولي على ميزان المدفوعات الجزائري، دراسة قياسية خلال الفترة (2000 - 2013)، مجلة الباحث، العدد 16، 2016، ص277 .

[6] . عبد الرشيد بن ذيب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية- حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2002 – 2003، ص 439.

[7] . محمد راتول، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999-2000، ص255 .

(*) الأمر 01-02 المؤرخ في 20 أوت 200 في الجريدة الرسمية، العدد 47، تاريخ 22 أوت 2001.

[8] . مولحسان آيات الله، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر - مصر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وجامعة باتنة، 2010، ص 145.

(**)المرسوم التنفيذي رقم 02/07 المؤرخ في مارس 2007، الجريدة الرسمية العدد رقم 22 4 أفريل 2007، ص 121.

(***) الجريدة الرسمية العدد 17، 14 مارس 2010، ص 07.

كما قررت الجزائر تطبيق تخفيضات جمركية أخرى بموجب اتفاق التجارة الأوروجزائرية، وفي خطوة من خطوات الانفتاح قامت الجزائر بالانضمام إلى منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى سنة 2008 وقامت على إثرها بتطبيق الإعفاء الكامل على الرسوم الجمركية والضرائب، ذات الأثر المماثل أمام السلع المستوردة من الدول العربية الأعضاء ابتداء من 2009.[9]

الفرع الثاني: تحرير سعر الصرف

عرف الدينار الجزائري عدة إصلاحات في هذه الفترة أهمها تخفيض قيمته أمام الدولار حيث انتقل من 17.75دينار جزائري سنة 1991 إلى حوالي 36 دج في 1994 وبتطبيق برنامج التثبيت الهيكلي في 1994 بدأت مرحلة التحرير الفعلي للدينار وأصبح سعر الصرف مرنا.[10]

وفى 1995 أصدر بنك الجزائر لائحة رقم 95-08 تتضمن إنشاء سوق للصرف ما بين البنوك لبيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار بشكل حر.[11] وتتحدد أسعار الصرف وفق الطلب والعرض عليها وبذلك تكون الجزائر قد اتبعت نظام التقويم الموجه، وكان الهدف من الإصلاحات في سياسة سعر الصرف ما يلي :[12]

- استعادة التوازن الخارجي.
- تشجيع الصادرات الجزائرية وإعطاؤها تنافسية أكبر في السوق العالمية مع تقليص حجم الواردات.
- الزيادة في النمو الاقتصادي الوطني من خلال المحافظة على القدرة التنافسية لمنتجي السلع الوطنية مع توسيع أسواق الصادرات، وتشجيع الاستثمار في مجالات التبادل الخارجي كصناعات التصدير وإحلال الواردات.

الفرع الثالث: تحرير الأسعار

في نطاق اقتصاد السوق الذي تبنته الجزائر مع نهاية الثمانينات وبداية تسعينات القرن الماضي، تم تحرير الأسعار من التحديات الإدارية، والبداية كانت بمراجعة نظام الأسعار من خلال القانون 12/89 المتعلق بالأسعار. ثم إصدار الأمر 95 - 06 الذي يهدف إلى تحديد أسعار السلع والخدمات وجعلها تعتمد على قواعد المنافسة، وفي نهاية 1997 تم تحرير معظم الأسعار وإلغاء الضوابط على هوامش الربح ورفع الدعم عن معظم السلع خاصة منها المنتجات الغذائية (باستثناء القمح) والبترولية، لتتماشى أسعارها مع الأسعار العالمية، وقد تميز الانتقال من الأسعار الإدارية إلى الأسعار الحرة بسرعة كبيرة، حيث انتقلت الأسعار الإدارية من 90% عام 1989 إلى 14.3% عام 1994، والأسعار الحرة من 10% عام 1989 إلى 85.2% عام 1994.[13]

المبحث الثاني: أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري للفترة (2000 - 2022)

---

[9] .Dough Belkacem, des Zones fronches en Algerie: Conclusion d'une experience, revue des économie nord africaines, N°6, Univ. Mostaganem, Algerie, p. 72.

[10] . موسوس مغنية، مرجع سابق، ص. 137

[11] .Mohamed Elloumi, Slimane Bedrani, Mondialisation et société rurales en Méditerranée, Edition KARTHALA, Paris, France, 2002, p.143.

[12] . زغبيب شهرزاد، عيساوي ليلى، آفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 04 ماي 2003 ،ص

[13] . بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد الأول ، 2004، ص 198. 199.

ترتبط التجارة الخارجية للاقتصاد الجزائري بالأسواق العالمية سواء فيما يتعلق بالواردات (خاصة المواد المصنعة ونصف المصنعة والمواد الغذائية) أو الصادرات (لا سيما المحروقات)، وتمثل حركة الصادرات والواردات وتأثيرها على ميزان المدفوعات أهم مؤشرات التوازن الخارجي.

لقد ارتبط رصيد الميزان التجاري بالتغيرات في عائدات المحروقات، وباعتباره مركز تراكم العملة الصعبة في الجزائر فإن تدهوره يعتبر سبب الأزمات الاقتصادية التي شهدتها البلاد، لذلك كان رفع هذا الرصيد أهم الإصلاحات الاقتصادية.[14]

عرفت الجزائر خلال العقود الثلاث الماضية العديد من الإصلاحات تجسيدا لسياسة تحرير التجارة الخارجية، خاصة في إطار برامج التثبيت والتعديل الهيكلي بمساندة المؤسسات المالية الدولية، ومفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ابتداء من 1996، بالإضافة إلى توقيع اتفاق الشراكة الأوروجزائرية في 2001 الذي دخل حيز التنفيذ في 2005. وانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العربية الحرة الكبرى في ديسمبر 2008،[15] وقد كان لهذه الإصلاحات آثار على رصيد الميزان التجاري يمكن توضيحها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): تطور رصيد الميزان التجاري للفترة 2000-2022

الوحدة مليار دج

السنوات	الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري	معدل التغطية (**) %
2000	1657.2	690.4	+966.8	240.03
2001	1480.3	764.8	+715.5	193.55
2002	1501.1	957.0	+544.1	156.85
2003	1902.0	1047.4	+854.6	181.59
2004	2337.4	1314.4	+1023	177.83
2005	3421.5	1493.6	+1927.5	229.07
2006	3979.0	1558.5	+2420.5	255.3
2007	4214.1	1916.8	+2297.3	219.85
2008	5095.0	2572.0	+2523	198.09
2009	3347.6	2854.8	+492.8	117.26
2010	4333.5	3011.8	+1321.7	143.88
2011	5374.1	3442.5	+1931.6	156.11
2012	5687.3	3907.0	+1780.3	145.56
2013	5217.1	4368.5	+884.6	119.42
2014	4917.5	4719.7	+179.8	104.19
2015	3537.1	5193.4	-1656.3	68.10
2016	3277.7	5154.7	-1877	63.58

[14] . موسوس مغنية، مرجع سابق، ص2337.4 23

[15] . ملال شرف الدين، التحديد التجاري الدولي وأثره على وضعية ميزان المدفوعات في الدول النامية: دراسة مقارنة الجزائر تونس، المغرب للفترة 2000 - 2013 مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015-2016، ص. ص. 106. 107

76.85	-1183	5111.2	3928.2	2017
90.48	-514	5403.2	4889.2	2018
85.14	-745.2	5016.8	4271.6	2019
65.22	-1517.3	4363.6	2846.3	2020
103.29	+166.3	5053.6	5219.9	*2021
169.07	+3801.1	5503.2	9304.3	*2022

(**) معدل التغطية $= \frac{\text{الصادرات}}{\text{الواردات}} \times 100$

المصدر: حوصلة إحصائية 1962 - 2020 الديوان الوطني للإحصائيات.

* بنك الجزائر التقرير السنوي 2022 التطور الاقتصادي والنقدي، ص.126

على الموقع: bank-of-algeria.dz

سجل رصيد الميزان التجاري فوائض متتالية منذ سنة 2000 حتى سنة 2014 حيث بلغ فائض الميزان التجاري سنة 2000: 966.8 مليار دج ووصل معدل التغطية إلى 240.03%، وهو أعلى معدل تغطية عرفه الميزان التجاري منذ الاستقلال، وثاني أعلى معدل تغطية خلال فترة الدراسة، ويرجع ذلك إلى زيادة الصادرات بقيمة كبيرة بلغت حوالي 1657.2 مليار دج، وذلك بسبب ارتفاع أسعار البترول في السوق العالمية. حيث وصل سعر البرميل إلى حوالي 27,6 دولار، ثم تراجع هذا الفائض في السنتين المواليتين ليشهد ارتفاعا متواصلا من سنة 2003 حتى سنة 2006 أين بلغ 2420.5 مليار دج بمعدل تغطيه 255,3 % وهو أعلى معدل تغطية تم تسجيله خلال فترة الدراسة، واستمر تحقيق هذا الفائض حتى سنة 2014.

هذا الارتفاع المهم في الفائض التجاري يرجع أساسا إلى عدة أحداث غيرت مجرى السياسة الاقتصادية والتجارية الجزائرية، وكان لها التأثير البالغ على الميزان التجاري أهمها:[16]

- ارتفاع أسعار النفط بصورة خيالية وصلت في بعض الأحيان إلى 200 دولار للبرميل وبذلك حققت الجزائر إيرادات هائلة استخدمت خاصة في عملية التسديد المسبق للديون.
- دخول اتفاق الشراكة الأوروجزائرية حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 وما تبعه من تقليص وإزالة للحواجز الجمركية ما جعل الجزائر في مقدمة الدول الأقل حماية في المنطقة المتوسطية.
- دخول الجزائر منطقة التجارة العربية الكبرى في ديسمبر 2008 وتطبيق الإعفاء الكامل على الرسوم الجمركية مع الدول العربية المنظمة إلى هذه المنطقة.
- إعادة انطلاق المفاوضات للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بقد توقفها لفترة من الزمن، وهذا أدى إلى عدة إصلاحات على المستوى الجمركي خاصة .
- استمر الميزان التجاري في تحقيق الفائض حيث تعتبر هذه الفترة الأكثر توسعا في التحرير الاقتصادي والتجاري، ففي سنة 2007 تراجع الفائض بنسبة ضئيلة حيث قدر ب 2297.3 مليار دج بمعدل تغطية 219,80% وذلك سبب زيادة حجم الواردات، وفي سنة 2008 ارتفع الفائض ليصل إلى 2523 مليار دج وهو أعلى فائض وصل إليه الميزان التجاري منذ الاستقلال. ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول حيث وصلت إلى أكثر من 94 دولار للبرميل.
- في 2009 تراجع الفائض إلى 492,8 مليار دج وهذا الانخفاض الحاد يرجع أساسا إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية التي شهدها الاقتصاد العالمي في 2008 والتي أدت إلى انكماش الطلب

[16] . موسوس مغنية، مرجع سابق، ص ص 280.279

العالمي على مادة النفط وتراجع أسعاره حيث انخفضت إلى حوالي 60 دولار للبرميل في 2009. بعد ذلك عاد الفائض للارتفاع ابتداء من 2010 نتيجة انتعاش أسعار النفط التي تجاوزت سقف 100 دولار للبرميل ووصلت في بعض الأحيان إلى 150 دولار للبرميل في 2011 حيث سجل رصيد الميزان التجاري في هذه السنة فائضا قدر بـ 1931.6 مليار دج، وفي السنتين الموالين شهد هذا الفائض انخفاضا حادا حيث بلغ 884,6 مليار دج في سنة 2013 و179,8 مليار دج في سنة 2014.

ويرجع ذلك إلى:

- تخفيض الجزائر لسعر الغاز بعد تعرضها لضغوط من طرف الاتحاد الأوروبي وقطر وروسيا، ومنافسة الغاز الصخري الأمريكي وخوفها من فقدان أسواقها خاصة في الاتحاد الأوروبي .
- انخفاض إيرادات الصادرات بسبب انخفاض أسعار البترول ابتداء من النصف الثاني من سنة 2014 إلى أقل من 55 دولار للبرميل. وفي المقابل الارتفاع المستمر للواردات التي بلغت 4719.7 مليار دج.

إن ارتفاع قيمة الواردات واستمرار أسعار البترول في الانخفاض أدى إلى تجاوز الواردات حجم الصادرات، وفي سنة 2015 سجل الميزان التجاري عجزا لأول مرة خلال فترة الدراسة واستمر هذا العجز حتى سنة 2020 .

نتج عن الانخفاض الحاد في أسعار البترول وتراجع قيمة الصادرات 2016 وضعف الصادرات خارج المحروقات إلى تحقيق عجز مرتفع في رصيد الميزان التجاري حيث انخفض معدل التغطية إلى 63,58%في 2016 مسجلا بذلك أدنى معدل تغطية تم تسجيله خلال فترة الدراسة.

وقد سمح ارتفاع أسعار البترول في 2017 إلى تقليص عجز الميزان التجاري، ولكن يبقى هذا المستوى من العجز مرتفعا.[17] رغم تراجعه في سنة 2018 إلى 514 مليار دج إلا أنه عاد للارتفاع سنة 2019 بسبب انخفاض أسعار البترول حيث وصل سعر البرميل إلى 64.44 دولار للبرميل مما أدى إلى انخفاض الكميات المصدرة واتساع العجز في الميزان التجاري. وقد تم تمويل هذه العجوزات بشكل شبه حصري عن طريق السحب من احتياطات الصرف. وهذا ما يفسر التآكل السريع لهذه الاحتياطات التي انخفض مخزونها بأكثر من 50% بين بهاية 2012 ونهاية 2019 .[18]

ورغم تراجع الواردات في 2020 إلا أن العجز استمر إلى الضعف مقارنة بسنة 2019 حيث قدر بـ 1517,3 مليار دج بسبب تراجع أسعار البترول إلى 42,08 دولار سبب أزمة كوفيد 19.

وفي 2021 و2022 سجل الميزان التجاري فائضا قدر بـ 166,3 مليار دج و3801.1 مليار دج على التوالي، وهذا الارتفاع المهم في رصيد الميزان التجاري يرجع إلى ارتفاع صادرات المحروقات (والتي تمثل 90,88 % من إجمالي الصادرات) بنسبة 74,84% في سنة 2022 مقارنة بسنة 2021 وذلك بسبب ارتفاع سعر البترول الذي قدر بـ 72.75 دولار عام 2021 ليصل إلى 103.65 دولار عام 2022 أي بزيادة قدرها 42.47%.

يتضح مما سبق إلى رصيد الميزان التجاري الجزائري يرتبط بتغيرات عائدات المحروقات، ويرجع ذلك أساسا إلى عدم تنوع النشاط الاقتصادي وهيكل الصادرات ما جعل من الجهاز الإنتاجي الوطني عديم المرونة حيال التغيرات الممكن حدوثها في الأسواق الدولية، مما يجعله عرضة للصدمات

---

[17] . التقرير السنوي 2017، بنك الجزائر، ص 40

[18] . التقرير السنوي 2019، بنك الجزائر، ص49.

والتقلبات الخارجية، وهذا ما يستدعى إعادة النظر في السياسات الاقتصادية المتعلقة بهذا الجانب المهم من الاقتصاد الوطني.

المبحث الثالث: تطور مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر للفترة (2000 -2022)

يوضح مؤشر الانفتاح التجاري مدى مساهمة التجارة الخارجية (صادرات وواردات) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، ومن خلاله نتعرف على أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري وهناك عدة مؤشرات تستخدم لقياس درجة الانفتاح التجاري، ولعل أهمها مؤشر نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي، ويسمى كذلك بمعامل التجارة الخارجية، ويعبر عنه بنسبة مجموع الصادرات مضافا إليها مجموع الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي ويعبر عن رياضيا بالعلاقة:

$$T= \frac{\sum (X+M)}{PIB}$$

حيث:

T: معدل الانفتاح التجاري

X: تمثل الصادرات

M: تمثل الواردات

PIB: يمثل الناتج المحلي

يسمح هذا المؤشر بقياس درجة الانفتاح التجاري للدولة، وذلك بالوقوف عند المستوى الذي بلغته في تحرير تجارتها الدولية خلال فترة زمنية معينة، ومعرفة تأثير الانفتاح التجاري على أدائهما الاقتصادي من خلال مساهمة تجارتها الدولية في تكوين الناتج الداخلي الخام، وبالتالي إذا كان هذا المؤشر مرتفعا دل ذلك على اعتماد الدولة وبشكل كبير على العالم الخارجي، مما يجعل اقتصادها أكثر عرضه للصدمات الخارجية، وتكون الدولة في حالة تبعية خارجية من خلال اعتمادها على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاتها والحصول على حاجاتها من السلع والخدمات الاستهلاكية والاستشارية.

ويمكن تتبع تطور معامل التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة (2000-2022)من خلال الجدول رقم (02)

الجدول رقم (02): تطور معامل التجارة الخارجية للفترة 2000 - 2022

السنوات	الصادرات + الواردات	الناتج المحلي الإجمالي	معامل التجارة الخارجية T%
2000	2347.6	3998.6	0.64
2001	2245.1	3754.8	0.6
2002	2458.1	4023.4	0.61
2003	2949.4	4700.0	0.63
2004	3651.8	5545.8	0.66
2005	4915.1	6930.1	0.71
2006	5537.5	7823.7	0.70
2007	6130.9	8554.2	0.70
2008	7667.0	9968.9	0.76
2009	6202.4	8770.8	0.70
2010	7345.3	10404.4	0.70

0.72	12211.0	8816.6	2011
0.70	13561.4	95.94.3	2012
0.67	14096.7	9585.6	2013
0.66	14490.1	9637.2	2014
0.63	13812.7	8730.5	2015
0.58	14455.0	8432.4	2016
0.57	15804.1	9039.4	2017
0.59	17390.7	10292.4	2018
0.53	17321.3	9288.4	2019
0.47	15024.8	7209.9	2020
0.46	22079.3	10273.5	2021
0.53	27688.8	14807.5	2022

المصدر: - الجدول رقم 01 - بنك الجزائر - التقرير السنوي 2022 ، حوصلة إحصائية 1962 - 2020 الديوان الوطني للإحصائيات.

بالرجوع إلى بيانات الجدول رقم (02) يتضح ارتفاع مؤشر الانفتاح التجاري وهذا ما يعكسه معامل التجارة الخارجية، الذي قدر بأكثر من 50% في معظم فترة الدراسة، وباعتبار صادرات الجزائر تتشكل من المحروقات بنسبة تصل إلى 97% فإن هذه الأخيرة لها تأثير مهم على مؤشر الانفتاح التجاري .

الملاحظ من الجدول أعلاه أن نسبةالانفتاح التجاري شهدت ارتفاعا متواصلا بداية من سنة 2000 حيث قدرت بـ 64 % ثم وصلت إلى أكثر من 70 % في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2008 حيث سجلت أعلى نسبة انفتاح عرفها الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة والتي بلغت 76% في 2008، ويرجع إلى الارتفاع المتتالي لأسعار البترول، وكذلك زيادة الطلب العالمي عليه هذا من جهة، ومن جهة أخرى ارتفاع حجم الواردات الذي تزامن مع دخول الجزائر في اتفاق الشراكة الأورومتوسطية، وما تبعها من تسهيلات أدت إلى دخول المنتجات الأوروبية إلى الجزائر.

عرف الانفتاح التجاري تراجعا في 2009 و 2010 إلى 70% نظرا لتداعيات الأزمة المالية العالمية سنة 2008 وما خلفته من تراجع في أسعار البترول والطلب العالمي، لترتفع بعد ذلك نسبة الانفتاح التجاري في سنة 2011 إلى 72% نظرا لارتفاع أسعار النفط، ليشهد بعد ذلك انخفاضا متواصلا من سنة 2012 إلى غاية سنة 2021 وذلك بسبب تراجع أسعار البترول حيث وصلت نسبة الانفتاح التجاري إلى أقل من 50% في 2020 و2021 وذلك بسبب أزمة الكوفيد 19 التي كان لها تأثير على الطلب العالمي وتراجع حجم المبادلات الدولية، ثم عرفت هذه النسبة ارتفاع وصل إلى 53 % في سنة 2022 بسبب ارتفاع أسعار البترول التي وصلت إلى 103,62 دولار للبرميل، ما أدى إلى ارتفاع حجم الصادرات إلى 9304.3 مليار دينار جزائري .

يتضح مما سبق أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري من خلال مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تصل إلى أكثر من 50 % خلال فترة الدراسة، وهذا يعني اعتماد اقتصاد الدولة بشكل كبير على العالم الخارجي، وبذلك تكون في حالة تبعية خارجية من خلال اعتمادها على الأسواق الخارجية في تصريف منتجات أو الحصول على حاجاتها من السلع والخدمات، وهذا يجعل اقتصادها أكثر عرضة للصدمات الخارجية.

خاتمة:

يعد قطاع التجارة الخارجية داعم أساسي للتنمية الاقتصادية لأي دولة، لما له من آثار على ميزان المدفوعات بصفة عامة والميزان التجاري على وجه الخصوص، إن تحرير التجارة الخارجية يستوجب العديد من الإصلاحات الاقتصادية بهدف تكييف السياسات الاقتصادية وفق المتطلبات الاقتصادية العالمية والانفتاح التجاري والاقتصادي.

في هذا الإطار تبنت الجزائر جملة من الإصلاحات الاقتصادية خلال العقود الثلاث الماضية من بينها رفع القيود على المبادلات التجارية وتحرير أسعار الصرف وذلك بغرض الاستفادة من مزايا الاندماج في الاقتصاد العالمي، وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن عملية التحرير التجاري لم تكن خيارا بالنسبة للجزائر وإنما هي ضرورة حتمية فرضتها التحولات الاقتصادية العالمية .
- حقق الميزان التجاري فوائض مهمة بداية من سنة 2000 إلى غاية سنة 2014 نظرا لارتفاع أسعار البترول، لكنه شهد بعد ذلك عجزا مستمرا من 2015 حتى 2021، وذلك بسبب تراجع أسعار البترول والطلب العالمي، و هذا يعكس ارتباط رصيد الميزان التجاري بأسعار المحروقات.
- تتشكل الصادرات الجزائرية من المحروقات بنسبة تصل إلى 97% وهذا يدل على هشاشة الاقتصاد الجزائري وضعف إنتاجه بتبعيته الشبه كلية لقطاع المحروقات وافتقاره للتنويع .
- إن ارتفاع مؤشر الانفتاح التجاري يعبر عن أهمية التجارة الخارجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يجعل الاقتصاد الجزائري في حالة تبعية خارجية.

التوصيات:

بناءا على النتائج المتوصل إليها نقترح ما يلي:

- إعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية بالمستوى الذي يمكنها من المنافسة والصمود أمام المنتجات الأجنبية وليس الإنتاج فقط.
- ضرورة وضع إستراتيجية تنويع هيكل الصادرات والواردات بالتحول من تصدير المواد الخام إلى تصدير منتجات صناعية تامة وهو ما يتطلب توفير بيئة ملائمة للإنتاج.
- ضرورة الاستفادة من المزايا التي تملكها الجزائر في بعض القطاعات كقطاع الفلاحة والصناعات الإستخراجية والسياحة، من أجل ترقية الصادرات خارج المحروقات.
- تشجيع القطاع الخاص ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- تهيئة المناخ الملائم للاستثمار لجلب رؤوس الأموال الأجنبية.

قائمة المراجع:

- **باللغة العربية :**

1. الأمر 01-02 المؤرخ في 20 أوت 200 في الجريدة الرسمية، العدد 47، تاريخ 22 أوت 2001.
2. بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد الأول ، 2004.
3. الجريدة الرسمية العدد 17، 14 مارس 2010.
4. زغبيب شهرزاد، عيساوي ليلى، آفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 04 ماي 2003.

5. عبد الرشيد بن ذيب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية- حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2002 – 2003.
6. محمد الأمين شديم وآخرون، أثر التحرير التجاري الدولي على ميزان المدفوعات الجزائري، دراسة قياسية خلال الفترة (2000 - 2013)، مجلة الباحث، العدد 16، 2016.
7. محمد الأمين شربي وآخرون، مجلة الباحث، العدد 16، 2016.
8. محمد راتول، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999-2000.
9. المرسوم التنفيذي رقم 02/07 المؤرخ في مارس 2007، الجريدة الرسمية العدد رقم 22 4 أفريل 2007، ص 121.
10. ملال شرف الدين، التحديد التجاري الدولي وأثره على وضعية ميزان المدفوعات في الدول النامية: دراسة مقارنة الجزائر تونس، المغرب للفترة2000 - 2013 مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015-2016.
11. موسوس مغنية، أثر تحرير التجارة الخارجية على اقتصاديات شمال أفريقيا، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر(3)، 2015 – 2016.
12. مولحسان آيات الله، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر - مصر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وجامعة باتنة، 2010.
13. وصاف عتيقة، أثر تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013-2014.

- باللغة الأجنبية :

1. Dough Belkacem, des Zones fronches en Algerie: Conclusion d'une experience, revue des économie nord africaines, N°6, Univ. Mostaganem, Algerie.
2. Mohamed Elloumi, Slimane Bedrani, Mondialisation et société rurales en Méditerranée, Edition KARTHALA, Paris, France, 2002.